# الرد على المخالفات العقدية في كتاب:(قلائد العقيان في اختصار عقيدة ابن حمدان)

## لمحمد بن بدرالدين بن بلبان البعلي الحنبلي

## ١٠٠٦- ١٠٨٣

إعداد

د. أيمن بن سعود العنقري

الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض

**أولاً:** قال ابن بلبان ص٩٤"الباب الأول: في معرفة الله تعالى؛ فتجب معرفة الله تعالى شرعًا-ومما ورد في الشـــرع-النظر في الوجود والموجود على كلّ مكلّفٍ قادر. وهو أول واجبٍ له تعالى".

**أقول:** هذا القول يخالف صراحةً ما عليه الإمام أحمد، فهو يرى أنّ معرفة الله فطرية ضرورية، وأنّ كلّ مولودٍ مفطورٍ على معرفة الله والإسلام.

قال الخلال في السـنة (١/ ٤٤٦):"**أخبرني عبد الملك بن عبد الحميد قال: الفطرة الأولى التي فطر الله عزوجلّ عليها. قلتُ له أنا: فما الفطرة الأولى، هي الدين. قال: نعم**".

**قلتُ:** وهذا نص صريح من الإمام أحمد أنّ الفطرة هي الإســلام، وبذلك تكون معرفة الله عند الإمام أحمد فطرية ضرورية وليســت نظرية كما ذكر ابن بلبان، وما ذكره ابن بلبان هو بعينه ما عليه الأشــاعرة. قال اللقاني في الجوهرة: واجزم بأنّ أولاً ممّا يجب معرفةً وفيه خلف منتصب.

قال البيجوري في شـــرحه "تحفة المريد" ص١١٦-١٢٠:"وجملة الأقوال في أول الواجبات اثنا عشـــر قولاً: أولها: ما قاله الأشعري-إمام هذا الفن- إنه المعرفة...ثمّ ذكر بقية الأقوال وقال بعد ذلك: "**والأصح:**

- **أنّ أول واجبٍ مقصداً: المعرفة.**
- **وأول واجبٍ وسيلةً قريبةً: النظر.**
- **ووسيلةً بعيدةً: القصد إلى النظر إلى النظر، وبهذا يُجمع بين الأقوال الثلاثة.**

**ثانياً:** قال ابن بلبان ص٩٥: "يجب الجزم بأنه تعالى واحد لا يتجزّأ ولا ينقسم، أحد لا من عدد...، لا مثلَ له في ذاته، ولا في صفاته، ولافي أفعاله".

**أقول:** جرى في تقسيمه للتوحيد على طريقة المتكلمين.

● **قال الشهرستاني في نهاية الإقدام (ص٩٠):** "الباري تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له، وواحد في أفعاله لا شريك له".

● **وقال البيجوري في شرح جوهرة التوحيد (ص٥٩-٦٠) شارح هذه الأقسام:**

"الوحدانية الشاملة لوحدانية الذات، ووحدانية الصفات، ووحدانية الأفعال تنفي كمومًا خمسةً:

- الكم المتصل في الذات وهو تركبها من أجزاء.
- والكم المنفصل فيها وهو تعددها بحيث يكون هناك إله ثانٍ فأكثر..
- والكم المتصل في الصفات وهو التعدد في صفاته تعالى من جنسٍ واحد كقدرتين فأكثر..
- والكم المنفصل في الصفات وهو أن يكون لغير الله صفة تشبه صفته تعالى..
- والكم المنفصل في الأفعال وهو أن يكون لغير الله فعل من الأفعال على وجه الإيجاد".

**أقول:** وقد نقض ابن تيمية تقسيم التوحيد لدى المتكلمين فقال في درء تعارض العقل والنقل(١/٢٢٥-٢٢٨): "وكثير من أهل الكلام يقول: التوحيد له ثلاث معانٍ، وهو: واحد في ذاته لا قسيم له، أولا جزء له، وواحد في صفاته لا شبيه له؛ وواحد في أفعاله لا شريك له، وهذا المعنى الذي تتناوله هذه العبارة فيها ما يوافق ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم، وفيها ما يخالف ما جاء به الرسول، وليس الحق الذي فيها هو الغاية التي جاء بها الرسول، بل التوحيد الذي أمرَ به أمرٌ يتضمن الحق الذي في هذا الكلام وزيادةً أخرى، فهذا من

الكلام الذي لُبِس فيه الحق بالباطل وكُتم الحق. وذلك أنّ الرجل لو أقرّ بما يستحقه الربّ تعالى من الصــفات، ونزّهه عن كلّ ما ينزه عنه، وأقرّ بأنه وحده خالقُ كلِّ شــيءٍ لم يكن موحداً، بل ولا مؤمناً حتى يشــهد أن لا إله إلاّ الله، فيقرّ بأنّ الله وحده هو الإله المســتحقّ للعبادة، ويلتزم بعبادة الله وحده لا شــريك له. والإله هو بمعنى المألوه المعبود الذي يســتحقّ العبادة، ليس هو الإله بمعنى القادر على الخلق، فإذا فسّــر المفسّــر الإله بمعنى القادر على الاختراع، وجعل إثبات هذا التوحيد هو الغاية في التوحيد، كما يفعل ذلك من يفعله من متكلمة الصــفاتية، وهو الذي ينقلونه عن أبي الحســن وأتباعه، لم يعرفوا حقيقة التوحيد الذي بعث الله به رسوله.

فإنّ مشـــــركي العرب كانوا مقرّين بأنّ الله وحده خالقُ كلّ شــيءٍ، وكانوا مع هذا مشــركين...، ولهذا كان من أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب، ويدعوها كما يدعو الله تعالى، ويصوم لها، وينسك لها، ويتقرّب إليها، ثمّ يقول: إنّ هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدتُ أنها هي المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطةً لم أكن مشركاً. ومن المعلوم بالاضــطرار من دين الإســلام أنّ هذا شــرك، فهذا ونحوه من التوحيد الذي بعثَ الله به رســله، وهم لا يدخلونه في مســمّى التوحيد الذي اصـطلحوا عليه، وأدخلوا في ذلك نفي صفاته، فإنهم إذا قالوا: لا قسيم له، ولا جزء له، ولا شبيه له...فإنهم يدرجون في هذا نفي علوه على خلقه ومباينته لمصــنوعاته، ونفي ما ينفونه من صــفاته، ويقولون: إنّ إثباتَ ذلك يقتضي أن يكون مركباً منقسماً، وأن يكون له شبيه.

**وأهـل العلم يعلمون أنّ مثلَ هـذا لا يســمّى في لغـة العرب التي نزل بهـا القرآن تركيبـاً وانقسامـاً، ولا تمثيلاً".**

**أقول:** وأما حقيقة التوحيد: فهو إفراد الله بالعبادة وحده والنهي عمّا يضادّه وهو الشرك: المخرج من الإسلام.

**قال الإمام أحمد:** **"ويخرج الرجل من الإيمان إلى الإسلام، فإن تاب رجع إلى الإيمان، ولا يخرجه من الإسلام شيء إلاّ الشرك بالله العظيم.."**.

(اعتقاد الإمام أحمد)-رواية مسدد-(ص٣٦٥) ضمن (الجامع في عقائد أهل السنة والأثر).

**ثالثاً:** قال ابن بلبان ص٩٦ **"ويجب الجزم بأنّ الله تعالى ليس بجوهرٍ، ولا جسمٍ، ولا عرضٍ"**.

**أقول:** هذه الألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة، فهي ألفاظ مجملة تحتمل حقاً وباطلاً ومصطلحات حادثة.

**قال الإمام أحمد:** **"لا يوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه رسوله لا يتجاوز القرآن والحديث"**. نقله عنه ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى ص٩٢ .

**أقول:** هذا صريح في أنه يرى أنّ باب الصفات توقيفي لا يُتجاوز فيه النص، ويجب السكوت عمّا سكت الله عنه ورسوله.

**وقال -أيضاً- الإمام أحمد:** **"نعبد الله بصفاته كما وصف به نفسه، فقد أجمل الصفة لنفسه، ولا نتعدّى القرآن والحديث، فنقول كما قال، ونصفهُ كما وصف نفسه، ولا نتعدّى ذلك"**.

نقله عنه ابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٥٢٧).

وذكر -رحمه الله-في رده على الزنادقة والجهمية (ص١٧٢-١٧٤) واصفاً أهل الكلام بأنهم: **"يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهّال الناس بما يشبهون عليهم، نعوذ بالله من فتن المضلين"**.

وقد علّق شـيخ الإسـلام ابن تيمية رحمه الله في درء تعارض العقل والنقل (١/ ٢٢٢) مبيناً كلام الإمام أحمد قائلاً: **"وهذا الكلام المتشـابه الذي يخدعون به جهال الناس، هو الذي يتضـمن الألفاظ المتشـابهة المجملة التي يعارضـون بها نصـوص الكتاب والسـنة، وتلك الألفاظ تكون موجودةً مستعملةً في الكتاب والسنة وكلام الناس، لكن بمعانٍ أُخر غير المعاني التي قصـدوها هم بها، فيقصـدون هم بها معاني أُخر، فيحصـل الاشـتباه والإجمال...لفظ: الجوهر، والعرض، والجسـم، والتحيز، والجهة، والتركيب، والجزء.. وغير ذلك من الألفاظ".**

وقال أيضاً في مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٠-٣٠١): **"وأحمد وأمثاله من السـلف كانوا يعلمون أنّ هذه الألفاظ التي ابتدعها المتكلمون كلفظ الجسـم وغيره ينفيها قوم؛ ليتوصـلوا بنفيها إلى نفي ما أثبته الله عزوجلّ ورسـوله صـلّى الله عليه وسـلّم...طريقة الجهمية: من المعتزلة وغيرهم: ينفون الجسم حتى يتوهم المسلمون أنّ قصدهم التنزيه، ومقصـودهم بذلك أنّ الله لا يرى في الآخرة، وأنه لم يتكلم بالقرآن ولا غيره، بل خلق كلاماً في غيره، وأنه ليس له علم يقوم به، ولا قدرة، ولا حياة، ولا غير ذلك من الصفات".**

**أقول:** ما ذكره ابن بلبان هو بعينه ما قرّره الأشاعرة.

قال أبو حامد الغزالي في الاقتصاد (ص١٤٨-١٥٢): **"الدعوى الرابعة: ندّعي أنّ صانع العالم ليس بجوهرٍ متحيّز... الدعوى الخامسة: ندّعي أنّ صانع العالم ليس بجسمٍ.. الدعوى السادسة: ندّعي أنّ صانع العالم ليس بعرضٍ.."**

**رابعاً:** قال ابن بلبان ص٩٦: **"لاتحلّه الحوادث".**

وقال (ص٩٥-٩٦): **"وبأنه تعالى: عالم بعلمٍ واحدٍ قديمٍ، باقٍ ذاتيٍّ...فلا يتجدد علمه بتجدد المعلومات...، وبأنه: قادر بقدرةٍ واحدةٍ، وجوديةٍ، قديمةٍ، باقيةٍ، ذاتيةٍ..وبأنّه مريد بإرادةٍ واحدةٍ وجوديةٍ، ذاتيةٍ، قديمةٍ.**

وبأنه تعالى: سميع بصير، بسمعٍ وبصرٍ قديمين، ذاتيين، وجوديّين، متعلقين بكلّ مسموعٍ ومبصرٍ، وبأنه تعالى: قائل ومتكلّم بكلامٍ قديمٍ، ذاتيّ، وجوديّ...".

**أقول:** عبارة: **"لا تحلّه الحوادث"**، من الألفاظ المجملة التي تحتمل حقاً وباطلاً مع التوقف في لفظها والاستفصال عن معناها، فإن أُريد به: أنّ الله لا تحصره الحوادث أي: المخلوقات ولا تحلّ فيه فهو حق، وإن أُريد به: نفي الصفات الفعلية الاختيارية عن الله جلّ وعلا فهو باطل..

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في رسالة في الصفات الاختيارية ضمن جامع الرسائل (٢/٧):**"والكلابية يقولون: هو متصف بالصفات التي ليس له عليها قدرة، ولا تكون بمشيئته، فأمّا ما يكون بمشيئته فإنه حادث، والربّ تعالى لا تقوم به الحوادث. ويترجمون الصفات الاختيارية بمسألة حلول الحوادث؛ فإنه إذا كلّم موسى بن عمران بمشيئته وقدرته، وناداه حين أتاه بقدرته ومشيئته، كان ذلك النداء والكلام حادثًا.**

**○قالوا: فلوا تصف الربّ به لقامت به الحوادث".**

**أقول:** الصفات الاختيارية: هي الأمور التي يتصف بها الرب عزّوجلّ فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته، فصفات الأفعال نوعها أزلي لم يزل ولايزال، وأفرادها وجزئياتها لاتزال تتجدد كلّ وقتٍ بحسب إرادته وحكمته التي يُحمد عليها، هذا اعتقاد أهل السنة في ذلك.

**○أمّا ما ذكره ابن بلبان فهو بعينه ما عليه الأشاعرة.**

قال الآمدي في غاية المرام ص٧٤:**"مذهب أهل الحق -الأشاعرة- أنّ الباري تعالى عالم بعلمٍ واحد قائم بذاته قديم أزلي متعلّق بجميع المتعلّقات".**

وقال الجويني في الإرشاد ص١٣٩:**"مذهب أهل الحق-الأشاعرة- أنّ الباري تعالى مريد بإرادةٍ قديمةٍ".**

وجاء في شرح أم البراهين للسنوسي مع حاشية الدسوقي ص١٧٦ ما نصه: **"كلام الله تعالى: القائم بذاته هو صفة أزلية ليس بحرفٍ ولا صوت، ولا يقبل العدم وما في معناه من السكوت، ولا التبعيض، ولا التقديم، ولا التأخير"**.

**أقول:** وقد خالف ابن بلبان عقيدة الإمام أحمد في صفات الفعل الاختيارية.

**ففي السنة للخلال (٢/ ٣٠٥):"أخبرني يوسف بن موسى، أنّ أبا عبد الله-أحمد بن حنبل-قيل له: أهل الجنّة ينظرون إلى ربهم عزوجلّ ويكلمهم ويكلّمونه؟ قال: نعم، ينظر وينظرون إليه، ويكلمهم ويكلمونه، كيف شاء وإذا شاء"**.

وجاء في السنة لعبد الله بن الإمام أحمد (ص٢٤٤-٢٤٥):**"قال: سألتُ أبي عن قومٍ يقولون: لمّا كلّم الله عزوجلّ موسى لم يتكلّم بصوتٍ؟ قال أبي: بلى، إن ربك تكلّم بصوتٍ، هذه الأحاديث نرويها كما جاءت"**.

وقال في رده على الزنادقة والجهمية (ص٢٧٨):**"نقول: إنّ الله لم يزل متكلّماً إذا شاء، ولا نقول: إنه قد كان ولا يتكلّم حتى خلق كلاماً"**.

**خامساً:** قال ابن بلبان ص٩٨:**"فيحرم تأويل ما يتعلّق به تعالى، وتفسيره كآية الاستواء، وحديث النزول.."**.

وفي نفس الصفحة قال: **"وهذا مذهب قاطبةً، وهو أسلم المذهبين وأولاهما؛ لموافقته لسلف الأمة وخيار الأئمة"**.

**أقول:** كلام ابن بلبان صريح في تفويض معاني نصوص الصفات إلى الله، والسياق المصحوب بعدة قرائن واضح في التفويض البدعي الكلامي من وجوه:

١-أنه حرّم تفسير آيات الصفات؛ كالاستواء والنزول، وهذا صريح في تفويض المعنى.

٢-أنه نسبه للسلف بقوله: **"أسلم المذهبين"** أخذاً بعبارة أهل الكلام: **"مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم"**، ومرادهم بمذهب السلف أسلم: أنّ عقيدة

الصحابة –رضي الله عنهم– تقوم على قراءة نصوص الصفات دون اعتقاد ظاهرها، وهو أشبه بشخصٍ أعجمي يقرأ القرآن، ويعلم أنه كلام الله تعالى، ولكن لا يعرف معناه، فأنزلوا الصحابة منزلة هذا الأعجمي الذي لا يفقه شيئاً من نصوص الصفات لله جلّ وعلا، مع أنّ الصحابة عرب فصحاء بلغاء نزل القرآن بلغتهم.

**قال ابن تيمية في الحموية الكبرى (ص٣٢-٣٣):"فإنّ هؤلاء المبتدعة، الذين يفضلون طريقة الخلف على طريقة السلف؛ إنما أُوتوا من حيث ظنوا أنّ طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقهٍ؛ لذلك بمنزلة الأميين الذين قال فيهم:** ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨].

وأنّ طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات. فهذا الظنّ الفاسد أوجب تلك المقالة التي مضمونها: نبذ الإسلام وراء الظهر، وقد كذبوا على طريقة السلف، وضلُّوا في تصويب طريقة الخلف، فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف".

**٣- قال ابن بلبان ص٩٩:"فمذهبنا حقٌّ، وهدىً بين ضلالتين؛ وهو: إثبات الأسماء والصفات، مع نفي التشبيه والأدوات".**

**فابن بلبان نفى عن الله جلّ وعلا: "الأدوات"** وهو لفظ مجمل يحتمل حقاً وباطلاً، والأصل أنّ ما سكتت عنه النصوص فيُسكت عنه.

**ومراد ابن بلبان هنا:** نفي كون صفات الله أدوات، كونها آلات للأخذ والإعطاء، كآلات الأجسام. وهذا واضح في نفيه لصفة اليدين لله، وما تفرّع عنها من القبض والبسط والأخذ والإعطاء، وهذا يؤكد أنه يرى تفويض المعنى للصفات الخبرية لله جلّ وعلا؛ لأنّ التفويض نفي للأخذ بظاهر الصفة.

**أقول:** أقوال الإمام أحمد وتقريراته الكثيرة صريحة في إثبات الصفات لله وردّ بدعة التفويض، فمنها:

قال رحمه الله: **"صحّ الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال:** "وكلتا يديه يمين" **الإيمان بذلك، فمن لم يؤمن بذلك ويعلم أنّ ذلك حق كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مكذب برسول الله صلى الله عليه وسلم".**

اعتقاد الإمام أحمد (رواية محمد بن عوف) ضمن الجامع في عقائد أهل السنة والأثر (ص٣٨٨).

قال الخلال في السنة (٢/٣٣٧): **"حدثنا الميموني، قال: قال أبوعبد الله: من زعم أنّ يده نعماه كيف يصنع بقوله:(خلقتُ بيديّ) مشددة".**

فقد صرّح الإمام أحمد بأنّ صيغة التثنية بالتشديد لا تحتمل سوى حقيقة اليدين. وهذا فيه رد على المؤولة في دعواهم: أنّ اليد بمعنى النعمة، وفيه رد على المفوضة في كونهم يكلون علم اليدين إلى الله جلّ وعلا.

**أقول:** ما ذكره ابن بلبان من تفويض نصوص الصفات هو أحد المسلكين للأشاعرة والماتريدية.

جاء في جوهرة اللقاني الأشعري وشرحها له: **"هداية المريد"**(ص١٤٦-١٤٧):

وكلُّ نصٍّ أوهم التشبيهات أولّه أو فوّض ورُم تنزيهاً اختلفوا هل يؤول ذلك الظاهر تأويلاً تفصيلياً، أو يؤول تأويلاً إجمالياً...فذهب إلى الأول: الخلف، ويعبّر عنهم بالمؤولة. وذهب إلى الثاني: السلف، ويعبّر عنهم بالمفوضة".

**وفي تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي الماتريدي (١/ ١٨٣) ما نصه:** "ثمّ بعد ذلك اختلف مشايخنا رحمهم الله: منهم من قال في هذه الآيات إنها متشابهة نعتقد فيها أن لا وجه لإجرائها على ظواهرها ونؤمن بتنزيلها ولا نشتغل بتأويلها ونعتقد أن ما أراد الله حق، وما يروى عن

السـلف من ألفاظٍ يوهم ظاهرها إثبات الجهة والمكان فهو محمول على هذا..، ومنهم من اشتغل ببيان احتمال الآيات معاني مختلفة سوى ظاهرها".

**سادساً: قال ابن بلبان ص٩٧:** "بل يجب الجزم بأنه سبحانه: بائن من خلقه، فكان ولا مكان، ثمّ خلق المكان، وهو الآن كما كان قبل خلق المكان":

**أقول: كلامه صـريح في نفي علو الله وفوقيته بذاته على جميع مخلوقاته واسـتواءه على عرشه.**

**أما أهل السـنة فيؤمنون:** بأنّ الله كان ولم يكن شـيء قبله، ثمّ خلق السـماوات والأرض في ستة أيام وكان عرشه على الماء، ثمّ استوى على العرش، وثمّ هنا للترتيب الزماني لا لمجرد العطف.

**والردُّ على قول ابن بلبان أن يقال:** ماذا يعني بالمكان الذي كان الله ولم يكن؟ هل يعني به تلك الأمكنة الوجودية التي هي داخل محيط العالم؟ فهذه أمكنة حادثة، ونحن لا نقول بوجود الله في شيءٍ منها؛ إذ لا يحصره ولا يحيط به شيء من مخلوقاته.

وأما إذا أراد بها المكان العدمي، الذي هو خلاء محض لا وجود فيه؛ فهذا لا يقال: إنه لم يكن، ثمّ خلق؛ إذ لا يتعلّق به الخلق، فإنّه أمر عدميّ.

**أقول:** وما ذكره ابن بلبان هو بعينه ما عليه الأشاعرة..

**قال الجويني في لمع الأدلة ص١٠٨:** "فإذا ثبتَ تقدّس الباري عن التحيّز والاختصـاص بالجهات فيُرتب على ذلك تعاليه عن الاختصاص بمكان".

**سـابعاً: قال ابن بلبان ص١٠١:** "كلُّ شيءٍ سـوى الله وصـفاته حادث، وهو سـبحانه وتعالى خلقه وأوجده وابتدأه من العدم لا لعلةٍ، ولا لغرضٍ، ولا لداعٍ، ولا لحاجةٍ".

**أقول:** هذا نفي للتعليل في أفعال الله على طريقة الأشاعرة.

قال الآمدي في غاية المرام ص١٩٦:"مذهب أهل الحق-يعني الأشــاعرة-أن الباري تعالى خلق العالم وأبدعه لا لغايةٍ يســتند الإبداع إليها، ولا لحكمةٍ يتوقف عليها، بل كلّ ما أبدعه من خيرٍ وشرّ ونفعٍ وضرٍّ لم يكن لغرضٍ قاده إليه ولا لمقصــودٍ أوجب الفعل، بل الخلق وأن لا خلق له جائزان، وهما بالنسبة إليه سيان".

**وقد أثبت الإمام أحمد الحكمة والتعليل في أفعال الله جلّ وعلا قائلاً:** "ومن الســنة اللازمة التي من ترك منها خصلةً لم يقبلها ويؤمن بها لم يكن من أهلها:

الإيمان بالقدر خيره وشرّه، والتصديق بالأحاديث فيه، والإيمان، لا يقال: لم؟ ولا كيف؟ إنما هو التصـديق والإيمان، ومن لم يعرف تفسـير الحديث ويبلغه عقله فقد كُفي ذلك وأُحكم له، فعليه بالإيمان به، والتســليم له؛ مثل حديث:(الصــادق والمصــدوق)، وما كان مثله في القدر".

**(عقيدة الإمام أحمد التي رواها عبدوس العطار، ضمن الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر ص٣٤٩ وص٣٧٥).**

**ومراده:** أن من لم تظهر له حكمة الله من تقديره للأشياء فعليه الإيمان والتسليم.

**ثامناً:** قال ابن بلبان ص١٠١:"والكسب ما خلقه الله تعالى في محلِّ قُدرة المكتسب على وفق إرادته في كسبه":

**أقول:** قرّر ما عليه الأشاعرة من القول بالكسب، وأنّ العبدَ له قدرة غير مؤثرة في فعله، وهذا ما نقله الشهرستاني في الملل والنحل (١/ ٨٥) عن الأشعري.

فالمؤثر عندهم هو الله جلّ وعلا وهو ما خلقه في محلِّ قدرة المكتسب، أما العبد فليس له تأثير في إيجاد فعله من طاعةٍ ومعصيةٍ.

قال الآمدي في غاية المرام ص٢٠٧: "أفعال العباد مضافة إليهم بالاكتساب، وإلى الله تعالى بالخلق والاختراع، وأنه لا أثر للقدرة الحادثة فيها أصلاً".

**وقال إبراهيم اللقاني في جوهرة التوحيد:**

**وعندنا للعبد كسب كُلّفا ولم يكن مؤثّراً فلتعرفا**

قال البيجوري في شرحه تحفة المريد ص١١٨:"وبالجملة فليس للعبد تأثير ما، فهو مجبور باطناً مختار ظاهراً". **فصرح بأنه جبر في الباطن.**

**أقول: حقيقة الكسب اختلف الأشاعرة أنفسهم في تعريفه؛ لذا قال الرازي في المحصل ص٤٧٠:"إنّ الكسبَ اسم بلا مسمّى".**

وقال ابن القيم في شفاء العليل (٢/ ٧٥٩-٧٦١):"وكسب الجبرية -الأشاعرة- لفظ لامعنى له ولا حاصل تحته...ولخّص بعض المتأخرين هذه العبارات بأن قال: الكسب عبارة عن الاقتران العادي بين القدرة المحدثة والفعل، فإنّ الله سبحانه أجرى العادة بخلق الفعل عند قدرة العبد وإرادته لا بهما، فهذا الاقتران هو الكسب؛ ولهذا قال كثير من العقلاء: إنّ هذا من محالات الكلام...وشيء غير معقول ولا متصور، والذي استقرّ عليه قول الأشعري: إنّ القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها، ولم يقع المقدور ولا صفة من صفاته بها، بل المقدور بجميع صفاته واقع بالقدرة القديمة ولات أثير للقدرة الحادثة فيه، وتابعه على ذلك عامّة أصحابه".

**أقول:** أثبت الإمام أحمد تأثير الأسباب في مسبباتها.

قال -رحمه الله-: **"وهذا هو الأصل في هذا الباب، وهو أن يستعمل هذه الأسباب التي بينها الله تعالى لعباده وأذن فيها وهو أن يعتقد أن المسبب هو الله سبحانه وتعالى، وما يصل إليه من المنفعة عند استعمالها بتقدير الله عزوجلّ، وأنّه إن شاء حرمه تلك المنفعة مع استعمال السبب**

فتكون ثقته بالله عزوجل واعتماده عليه في إيصال تلك المنفعة إليه مع وجود السبب"، نقله البيهقي في شعب الإيمان (٢/ ٧٩).

**تاسعاً:** قال ابن بلبان ص١٠٢: "وله تعالى إيلام الخلق وتعذيبهم من غير جرمٍ سابق،...فلله تعالى أن يفعل بخلقه ما يشاء، وكلُّ ذلك منه حسن".

**أقول:** قرّر ابن بلبان مذهب الأشاعرة في معنى تنزيه الله عن الظلم، فهو يرى أنّ لله أن يعذب الخلق من غير جرمٍ ارتكبوه، وذلك منه حسن؛ لأنّ ذلك تصرف في ملكه، وله أن يتصرّف في ملكه بما يشاء، والظلم: هو التصرف في ملك الغير..

وهذا من فروع نفي التعليل والحكمة في أفعال الله...

قال الغزالي في الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٢٧: "ندّعي: أنّ الله قادر على إيلام الحيوان البريء عن الجنايات، ولا يلزمه عليه ثواب...إلى أن قال ص٣٢٨-٣٢٩: "فإن قيل: فيؤدي إلى أن يكون ظالمـًا؛ وقد قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦].

**قلنا:** الظلم منفي عنه بطريق السلب المحض؛ كما تُسلب الغفلة عن الجدار، والعبث عن الريح؛ فإن الظلم إنما يتصور ممّن يُمكن أن يُصادف فعله مُلك غيره، ولا يُتصور ذلك في حق الله تعالى، أو يمكن أن يكون عليه أمر فيُخالف فعلُه أمر غيره...فمن لا يُتصور منه أن يتصرّف في مُلك غيره، ولا يُتصور منه أن يكون تحتَ أمر غيره...كان الظلم مسلوبـًا عنه؛ لفقد شرطه المصحّح له، لا لفقده في نفسه. فلتُفهم هذه الدقيقة؛ فإنها مزلة القدم، فإن فُسّر الظلم بمعنىً سوى ذلك..فهو غير مفهوم، ولا يُتكلّم فيه بنفيٍ ولا إثبات".

**أقول:** أما معنى تنزيه الله عن الظلم عند أهل السنة فهو: أنّ الله حكم عدل يضع الأشياء في مواضعها فلا يضع شيئاً إلا في موضعه الذي يناسبه، فلا يفرّق بين متماثلين ولا يسوّي بين مختلفين، ولا يُعاقب إلاّ من يستحقّ العقوبة فيضعها موضعها لما في ذلك من الحكمة

والعدل. وهو سبحانه حرّم الظلم على نفسه بفعله وإرادته بعد قدرته عليه تفضلاً منه سبحانه وتعالى، وعدلاً منه عزوجل.

وقد فسره سلف الأمة وأئمتها بأن لا يُحمّل المرء سيئات غيره، ولا يعذبه بها لم تكسب يداه، وأنه لا ينقص من حسناته فلا يجازى بها أو ببعضها.

(رسالة في معنى كون الرب عادلاً وفي تنزهه عن الظلم لابن تيمية ضمن جامع الرسائل (١/ ١٢٣-١٢٤، شفاء العليل لابن القيم ٣/ ١٣٤٩-١٣٥٢).

وهذا هو الظلم الذي نفى الله خوفه عن العبد بقوله: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾[طه: ١١٢]، **قال المفسرون: "لا يخاف أن يحمل عليه سيئات غيره، ولا يُنقص من حسناته، وقيل: بأن يؤاخذ بما لم يعمل، وقيل: لا يخاف ألا يُجزى بعمله"**. تفسير ابن جرير(٨/٤٦٢).

وقد فسّر الإمام أحمد تنزيه الله عن الظلم بما عليه أئمة السنة..

قال الخلال في السنة (١/ ٤٤٨):**"أخبرني عصمة بن عصام، قال: حدثنا حنبل، قال: سألتُ أبا عبد الله، قلتُ: أفاعيل العباد مخلوقة؟**

**قال: نعم، مقدّرة عليهم بالشقاء والسعادة.**

**قلتُ له: الشقاء والسعادة مكتوبة على العبد؟**

**قال: نعم، سابق في علم الله، وهما في اللوح المحفوظ قبل أن يخلقه، والشقاء والسعادة من الله عزوجلّ .**

**قال عبد الله: الشقيّ: من شقي في بطن أمه، والسعيد: من سعد بغيره.**

**قال: كتب الله على آدم أنه يصيب الخطيئة قبل أن يخلقه.**

**قلت: فأمر الله العباد بالطاعة؟ قال: نعم، وكتب عليهم المعصية لإثبات الحجة عليهم، ويعذب الله العباد وهو غير ظالمٍ لهم".**

فهذا فيه سبق علم الله بمعصية العبد؛ لإقامة الحجة عليهم، وأنّ تعذيبه لهم بسبب معصيتهم، فلم يظلمهم في ذلك، فهو لا يُعاقب إلا من يستحق العقوبة فيضعها موضعها لما في ذلك من الحكمة والعدل.

**عاشراً:** قال ابن بلبان ص١٠٢ **"والعقل المرعي تبعُ وموافق للنقل الشرعي؛ فلا حُسن ولا قُبح، ولا شكر ولا كفر، ولا مدح ولا ذمّ، ولا أمر ولا نهي...إلاّ من الشرع"** .

**أقول: قرّر ابن بلبان مذهب الأشاعرة في التحسين والتقبيح العقليين.**

قال الجويني في الإرشاد ص٢٥٨:"العقل لا يدلّ على حسن شيءٍ ولا قبحه في حكم التكليف، وإنما يُتلقّى التحسين والتقبيح من موارد الشرع، وموجب السمع، وأصل القول في ذلك أن الشيء لا يحسّن لنفسه وجنسه وصفةٍ لازمةٍ له، وكذلك القول فيما يقبح، وقد يحسن في الشرع ما يقبح مثلُه المساوي له في جملة أحكام صفات النفس، فإذا ثبت أنّ الحسن والقبح عند أهل الحق لا يرجعان إلى جنسٍ وصفه نفس، فالمعنى بالحسن ماورد الشرع بالثناء على فاعله، والمراد بالقبيح

ماورد الشرع بذمّ فاعله".

وقال السنوسي في شرح الكبرى ص٣٤٤-٣٤٥:"**فليسَ الحسن شرعاً عند أهل الحقِّ إلاّ ما قيل فيه: افعلوه، وليس القبيحُ شرعاً إلاّ المقول فيه: لا تفعلوه** ".

وقد ردّ ابن القيم قول الأشاعرة، فقال في مدارج السالكين (١/ ٢٣١-٢٣٢):"والحقُّ الذي لا يجد التناقضُ إليه السبيل أنّ الأفعال في نفسها حسنة وقبيحة، كما أنّها نافعة وضارّة، ولكن لا يترتب عليها ثواب ولا عقاب إلاّ بالأمر والنهي وقبل ورود الأمر والنهي لا يكون العملُ القبيح موجباً للعقاب مع قبحه في نفسه، بل هو في غاية القبح، والله لا يُعاقب عليه إلاّ بعد إرسال الرسل.

**فالسجود للشيطان والأوثان، والكذب والزنى والفواحشُ كلُّها قبيحة في ذاتها، والعقابُ عليها مشروط بالشرع".**

**أقول:** فالحسن والقبح عقليان قبل الشرع، شرعيان بعد الشرع، لا يترتب العقاب والثواب على الأفعال سواء قبيحةً أو حسنةً إلا بعد ورود الشرع بإرسال الرسل.

**فالصدق يُدرك حسنه من جهة العقل، والكذب يُدرك قبحه من جهة العقل،** بخلاف الأشاعرة فلا يُعلم قبحه عندهم إلا من جهة الشرع، أمّا الثواب والعقاب المترتب على الأفعال من صدقٍ أو كذبٍ فهو شرعي.

**فأهل السنة قالوا:** الشرك والكذب والظلم والفواحش كلُّ ذلك قبيح قبل مجيء الرسول، لكنّ العقوبة لا تُستحقُّ إلاّ بمجيء الرسول.

أمّا كون الفعل ملائماً للفاعل نافعاً له أو كونه ضارّاً منافراً فهذا ممّا يُعلم بالعقل.

**الحادي عشر:** قال ابن بلبان ص١٠٣: **"والإضلال: خلق الكفر والضلال في القلب، والمحبةُ لذلك، والقدرة عليه. والهداية: كتبُ الإيمان فيه، وتحبيبه، والقدرة عليه".**

**أقول:** جرى في تقرير مسألة: الهداية والإضلال على مذهب الأشاعرة، فيرون أنّ الهداية والإضلال من فعل الله لا فعل العبد، وأنّ المراد بهما في حقّ الله تعالى ما يخلقه سبحانه في العبد دونَ فعلٍ منه واختيار، وقولهم هذا مبنيٌّ على قولهم بالكسب.

**انظر:** أصول الدين للبغدادي (ص١٤٠)، المواقف للايجي (ص٣١٩)، والحقُّ الذي عليه أهل السنة: أنّ الهداية والإضلال فعلُ الله تعالى، والاهتداء والضلال فعلُ العبد، وأنّ المرادَ بالهداية في حقّه جلّ وعلا: بيانه الحق وإرشاده له، وتوفيقه وتسديده من شاء من خلقه إليه. والمراد بالإضلال في حقّه جلّ وعلا: إضلاله من شاء من خلقه بأن يكلهم إلى أنفسهم ولا يعينهم على الخير فيضلُّون فيُعاقبهم بجنس عملهم.

والمراد بالاهتداء والضلال في حقّ العبد: أنّه فاعلُ الهدى والضلال والطاعة والمعصية على الحقيقة، وليس فاعلُ ذلكَ أحداً غيره.

قال ابن القيم في شفاء العليل (١/ ٢٢٩): **"اتفقت رسلُ الله من أولهم إلى آخرهم، وكتبه المنزلة عليهم على أنه سبحانه يضلُّ من يشاء ويهدي من يشاء، وأنه من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأنّ الهدى والإضلال بيده لا بيد العبد، وأنّ العبد هو الضالّ أو المهتدي، فالهدايةُ والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعلُ العبد وكسبه"**.

**أما أهل السنة:** فيرون أنّ الهداية والإضلال فعلُ الله، والاهتداء والضلال فعلُ العبد، والمرادُ بالهداية في حقّه: بيانه الحقَّ وإرشادُه له، وتوفيقه من شاء من خلقه إليه.

**والمرادُ بالإضلال في حقّه:** أن يكلَ العبدَ لنفسه ولا يُعينه على الخير، فيضلّون فيعاقبهم بجنس عملهم.

والمراد بالاهتداء والضلال في حقّ العبد: أنّه فاعلُ الهدى والضلال، والطاعة والمعصية على الحقيقة، وليسَ فاعلُ ذلكَ أحداً غيره.

**الثاني عشر:** قال ابن بلبان ص١٠٤: **"ويستحيلُ من الله كلُّ ما هو مستحيل حقيقةً في العقل ممّا للعقل مدخل في علمه ومجال؛ فلا يُوصف الله بالقدرة على المحال في حقّه سبحانه وتعالى؛ كالكذب، والظلم، ونحوهما"**.

**أقول:** لاشكَّ أنّ الله على كلِّ شيءٍ قدير، ويدخلُ في ذلك كلُّ ممكنٍ، أمّا المستحيل لذاته فليس بشيءٍ فإنه لا حقيقة له، ولا يُتصوّرُ وجوده.

**انظر:** مجموعة الفتاوى (٢/ ١٥٤)،(٣١/ ٢٠٣).

**وقوله:** **"فلا يُوصف الله بالقدرة على المحال في حقّه سبحانه وتعالى؛ كالكذب، والظلم"**

إن أرادَ أنّ هذه الأمور مستحيلة لذاتها، ممتنعة على الله، فليس الأمرُ كذلك، ولو كان كذلك لما كان في تنزهه عن هذه الأشـياء ممدحة، والله جلّ وعلا مدح نفسـه بترك الظلم ونحوه، فدلَّ على قُدرته عليه. وإن كان المراد أنّ هذه الأمور لا يُمكن أن تقعَ من الله؛ لأنها صـفاتُ نقصٍ والله منزهٌ عن النقص، فهو كما قال.

**وقوله: "ولا يســتحيل منه تعالى ما هو مســتحيل في العقل ممّا لا مدخلَ للعقل في علمه؛ كإيجاده الأشياء من عدمٍ، وعذاب القبر ونعيمه":**

**أقول:** هذه الأمور ليســت مســتحيلةً عقلاً، بل هي ممّا تحارُ فيه العقول، فالعقول تحارُ في كيفية هذه الأمور وحقيقتها، لكن لا تُحيلها.

**الثالث عشــر:** قال ابن بلبان ص١٠٥: **"ولا يستحقُّ المطيع على الله ثوابـًا، ولا العاصي عقابـًا، بل يُثيب الطائع بفضله، ويُعذّب العاصي بعدله، وإذا عفا...فبكرمه وحلمه":**

**أقول:** هذا قول الأشاعرة، أمّا أهل السنة: فيرون أنّ الله لا يجبُ عليه شيء سبحانه وتعالى، وإنما الله أوجبَ على نفســه أُموراً تفضــلاً منه على عباده؛ كتحريم الظلم على نفســه، وكونه أوجب الرحمة على نفسه..

**انظر:** مجموع الفتاوى (١٨/ ١٣٧-١٤٨).

**الرابع عشر: قال ابن بلبان ص١٠٨: "والتوبة من كلّ ذنبٍ صغيرٍ أو كبير واجبة على المكلّف فوراً، وتُقبل فيما عدا الشرك".**

**أقول: الصـواب:** أن التوبة تُقبل في كلّ الذنوب ومنها: الشـــرك، ويُحمل كلامه على كون الشخص مُقيماً على الشرك.

**الخامس عشـــر: قال ابن بلبان ص١١٠: "ولا يكفرُ أحدُ من أهل القبلة بذنبٍ وإن عمل الكبائر".**

**أقول:** لو قيّده: بكلِّ ذنبٍ لكان أدقّ؛ لأنّ من الذنوب ما يُخرِجُ من الإسلام؛ كدعاء الصالحين والاستغاثة بهم في الأمور التي لا يقدرُ عليها إلاّ الله...والسجود للصنم وغيرها من المكفرات القولية والعملية.

**السادس عشر:** **قال ابن بلبان ص١١٨: "ويجوز أن يتفضلَ الله تعالى بإرسال الرسل إلى العباد؛ لتكون وسائط بينهم وبين ربهم الكريم الجواد":**

**أقول:** **هذا مذهب الأشاعرة، فيرون أنّ إرسال الله للرسل من الجائز العقلي خلافاً للمعتزلة الذين أوجبوا على الله ذلك...، وقد بنى الأشاعرة قولهم في الرسل والرسالات (النبوات) على قضية المشيئة المحضة، فجعلوا أفعاله جلّ وعلا راجعة لمحض المشيئة؛ لنفيهم أن يكون لشيءٍ من أفعاله جلّ وعلا علة مشتملة على حكمةٍ تقتضي إيجاد الفعل وعدمه.**

**قال الآمدي في غاية المرام ص٣١٨: "مذهب أهل الحق -الأشاعرة- أنّ النبوات ليست واجبةً أن تكون، ولا ممتنعةً أن تكون، بل الكون وأن لا يكون بالنسبة إلى ذاتها وإلى مرجّحها سيّان، وهما بالنظر إليه سيان".**

**أمّا أهل السنة فيرون: أنّ إرسال الله للرسل لإقامة الحجة على الناس، قال تعالى: "رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل".**

**فلا يطلقون القول بجواز النبوة كما عليه الأشاعرة، أو وجوبها كما عليه المعتزلة، وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله في منهاج السنة (٥/٤٣٧-٤٣٩) أن النبوة اصطفاء من الله واختيار منه لبعض عباده، يميّزهم بصفاتٍ على غيرهم قبل النبوة، كما يفضلهم بعد البعثة بصفاتٍ لم تكن موجودةً من قبل، قال تعالى: "الله أعلم حيث يجعل رسالته".**

**السابع عشر:** **قال ابن بلبان ص١١٨: "وأنّ المعجزة القاطعة المعتبرة لصدقه وُجدت دالّةً على نُبوته، مُقترنةً بدعوته؛ وهي: ما خرق من قولٍ أو فعلٍ...إذا وافق دعوى الرسالة وقارنها، وطابقها على جهة التحدي".**

**الثامن عشـــر:** قال ابن بلبان ص١١٩ :"وكرامات الأولياء حقٌّ؛ وهي: خرقُ العادةِ لا على وجه الاستدعاء لها، والتحدّي بها":

**أقول:** جرى في تعريف المعجزة على مذهب الأشـاعرة، فهم يرون أنه لا دليل على صـدق النبي إلاّ المعجزة، ثمّ يُقررون أنّ أفعال السحرة والكهان من جنس المعجزة لكنها لا تكون مقرونةً بادّعاء النبوة والتحدي.

قال الباقلاني في البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحيل والكهانة والسـحر والنارنجات ص٤٥-٤٦:"فأمّا ما تختصُّ به المعجزات الظاهرة على أيديهم...فهو أن تكون آياتهم من أفعال الله سبحانه التي ينفردُ بالقدرةِ عليها

دون سـائر خلقه، أو بأن تكون من مقدوراته ومن الجنس الذي يقدرُ العبادُ على مثله إذا وقعَ منهم على وجهٍ يخرقُ العادة وطريقٍ يتعذّرُ مثله على غيرهم..

**والوجه الثاني:** أن يكون ذلك الشيء الذي يظهرُ على أيديهم ممّايخرقُ العادةَ وينقضها ومتى لم يكن كذلك لم يكن معجزاً..

**والوجه الثالث:** أن يكون غيرُ النبيِّ، صلّى الله عليه وسلّم ممنوعـًا من إظهار ذلك على يده على الوجه الذي ظهرَ عليه ودعا إلى معارضته مع كونه خارقـًا للعادة.

**والوجه الرابع:** أن يكون واقعـًا مفعولاً عند تحدي الرسـول بمثله وادّعائه آيةً لنبوته وتقريعه بالعجز عنه من خالفه وكذّبه، هذه الشـرائط والأوصـاف التي تختص بها المعجزات".

قال الجويني في الإرشـاد ص٢٦٠:"ومن القواطع في ذلك إثبات المعجزات كما نصـفها ودلالتها على صدق المتحدي.."

وقال أيضاً في المصدر السابق ص٢٦٩:"فإن قيل: فما الفرق بين الكرامة والمعجزة، **قلنا:** لا يفترقان في جواز العقل، إلاّ بوقوع المعجزة على حسب دعوى النبوة".

**أقول:** الذي ورد في القرآن تسميتها بالآيات والبراهين لا المعجزات.

**قال تعالى:** ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١].

**وقال جل وعلا:** ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِ﴾ [القصص: ٣٢].

**ثانياً:** دلائل النبوة متنوعة كثيرة ليست محصورةً بالمعجزات، فمنها:

**أولاً:** ما يجري من أحوال النبيّ في خبره وأمره ونهيه وقوله وفعله؛ ممّا يكون دالاً على صدقه بالقطع.

**ثانياً:** أنّ الله ينصر أنبياءه ويمكّن لهم ويخذل مدّعي النبوة ولا يجعل لهم انتشاراً كبيراً.

**ثالثاً:** الآيات والبراهين التي يؤتاها الرسول والنبيِّ للدلالة على صدقه.

ومن دلائل نبوته عليه الصلاة والسلام ما ذكره ابن تيمية في شرح الأصبهانية ص١٦٢-١٦٣ بقوله: "**والمسلك الأول:** النوعي، وهو ممّا استدلّ به النجاشي على نبوته فإنّه لما استخبرهم عمّا يخبر به واستقرأهم القرآن فقرؤه عليه قال: إنّ هذا والذي جاء به موسى ليخرجُ من مشكاةٍ واحدةٍ.

وكذلك قبلَهُ ورقة بن نوفل لمّا أخبره النبيُّ صلّى الله عليه وسلّم بماراآه وكان ورقة قد تنصّر وكان يكتب الإنجيل بالعبرانية، فقالت له خديجة: يابن عم اسمع من ابن أخيك ما يقول، فأخبره النبي صلى الله عليه وسلّم بخبره، فقال: هذا هو الناموس الذي كان يأتي موسى، وإنّ قومك سيخرجونك. فقال النبي صلى الله عليه وسلّم: "أو مخرجيّ هم؟ فقال: نعم، لم يأتِ أحد بمثل ما جئتَ به إلا عودي، وإن يُدركني يومك أنصرك نصراً مؤزراً، ثمّ لم يلبث ورقة أن توفي.

**المسلك الثاني: الشخصي:** استدلَّ به هرقل ملك الروم، فإنّ النبيَّ صلّى الله عليه وسلّم لـمّا كتب إليه كتاباً يدعوه فيه إلى الإسلام طلب هرقل من كان هنا من العرب وكان أبو سفيان قد قدم في طائفةٍ من قريش في تجارةٍ إلى غزة فطلبهم وسألهم عن أحوال النبي صلّى

الله عليه وسلّم فسألَ أبا سفيان وأمر الباقين إن كذب أن يكذبوه، فصار يجدهم موافقين له في الأخبار..".

**فسأل هرقل -عشرة مسائل كلها علامات للرسل من قبله.**

**وما من أحدٍ ادّعى النبوة من الكذابين إلاّ وقد ظهرَ عليه من الجهل والكذب والفجور واستحواذ الشياطين عليه ما ظهر لمن له أدنى تمييز.**

**أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في شرح الأصبهانية ص١٥٧ .**

قال ابن تيمية في الردِّ على الأشـاعرة في كتابه النبوات (١/ ٦٠٦):"أصـلُهم أنّ ما يأتي به النبي والسـاحر والكاهن والوليّ من جنسٍ واحد، لا يتميز بعضُـه عن بعضٍ بوصـفٍ، لكن خاصـة النبي تتميز بها عن السـحر، والكهانة، وعمّا يكونُ لآحاد المؤمنين، ولم يجعلوا للنبيِّ مزيةً على عموم المؤمنين، ولا على السحرةِ والكهّان من جهة الآيات التي يدلُّ الله بها العباد على صدقه...، فهؤلاء سوّوا بين الأجناس الثلاثة".

وقال أيضـًا في المصدر السابق (١/ ٥٢٦):"الفرقُ هو دعوى النبوة والتحدّي بالمثل، وهذا غلط فإنّ آيات الأنبياء عليهم السـلام التي دلّت على نبوتهم، هي أعلى ممّا يشـتركون فيه هم وأتباعهم؛ مثل الإتيان بالقرآن، ومثل الإخبار بأحوال الأنبياء المتقدمين وأُممهم، والإخبار بما يكونُ يوم القيامة، وأشراط الساعة..".

**أقول:** وقد ردّ -رحمه الله- على قول الأشـاعرة بتسـاوي الخوارق للعادة بين النبي والساحر والولي، وأنّه لا فرقَ بينها إلاّ في ادّعاء النبوة، فمن ذلك:

**أولاً:** لو اشـتُرِط في آيات الأنبياء -اقترانها بدعوى النبوة "التحدي" لبطلت أكثر آيات الأنبياء لخلُّوها من هذا الشرط (النبوات٢/ ٦٠١-٦٠٢).

**ثـانيـاً:** أنّ جماعةً من الكذابين ادّعوا النبوة، وأتوا بخوارق من جنس خوارق الكهان والسحرة، ولم يُعارضهم أحد في ذلك المكان والزمان، وكانوا كذابين،

فبطلَ قول الأشـــاعرة أنّ الكذاب إذا أتى بمثلِ ما أتى به النبيّ وادّعى النبوة يمنعه الله ذلك الخارق.

**ثـالثـاً:** أنّ آيات الأنبياء خارجة عن مقدور الإنس والجنّ جميعـًا، بخلاف كرامات الأولياء فهي: خارقة لعادة الناس في زمن الوليّ نفسه.

**التاسـع عشـر:** قال ابن بلبان ص١١٩:"وأنّه معصـوم فيما يؤدّي عن الله سبحانه، وكذا من كلِّ ذنبٍ، وكذا سائر الأنبياء عليه وعليهم الصلاة والسلام":

**أقول:** جرى ابن بلبان في ذلك على مذهب الأشاعرة..

فقد ذكر الإيجي في المواقف ص٣٦٦ أنّ رأي الجمهور عصمتهم من الكبائر عمداً، وأنهم تنازعوا في وقوعها سهواً، ووقوع الصغائر عمداً، ثمّ ذكر معنى عصمة الأنبياء فقال: "وهي عندنا ألا يخلقَ الله فيهم ذنباً"، ثمّ ذكر شـيئًا من أدلتهم، وقال بعدها: "واحتجّ المخالف بقصص الأنبياء التي توهم صدور الذنب عنهم.

**والجواب إجمالا:** أنّ ما كان منها منقولاً بأخبار الآحاد وجب ردها؛ لأنّ نسـبة الخطأ إلى الرواة أهون من نسـبة المعاصي إلى الأنبياء...ومالم نجد له محيصًـا حملناه على أنه كان قبل البعثة أومن قبيل ترك الأولى، أو صـغائر صـدرت عنهم سـهواً، ولا ينفيه تسـميته ذنباً، ولا الاستغفار منه، ولا الاعتراف بكونه ظلماً منهم، إذ لعلَّ ذلك لعظمته عندهم، أو قصدوا به هضماً من أنفسهم. ومن جوّز الصغائر عمداً فله زيادة فسحةٍ".

**أقول:** أهل السـنة يقولون: بعصـمة الأنبياء في التبليغ مطلقـًا، وبعصـمة الأنبياء من الكبائر وتقع منهم الصغائر لكن لا يُقرُّون عليها.

**قال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٨٩-٢٩٠)**:"والكلام في هذا المقام مبني على أصلٍ: وهو أنّ الأنبياء صلواتُ الله عليهم معصومون فيما يخبرون به عن الله سبحانه، وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأئمة، ولهذا وجب الإيمان بكلِّ ما أتوه".

وقال أيضـاً في المصـدر السـابق (٤/ ٣١٩):"...فإنّ القول بأنّ الأنبياء معصـومون عن الكبائر دون الصـغائر هو قولُ أكثر علماء الإسـلام وجميع الطوائف، حتى إنه قولُ أكثر أهل الكلام...، بل هو لم يُنقل عن السـلف والأئمة والصـحابة والتابعين وتابعيهم إلاّ ما يوافقُ هذا القول".

**وقال في المصدر السابق (٤/ ٣٢٠)**:"وعامّةُ ما يُنقل عن جمهور العلماء أنهم غير معصومين من الإقرار على الصغائر ولا يُقرُّون عليها، ولا يقولون إنها لا تقعُ بحالٍ،

وأول من نُقلَ عنهم من طوائف الأمّة القولُ بالعصمة مطلقاً وأعظمهم قولاً لذلك: الرافضة، فإنهم يقولون بالعصمة حتى ما يقعُ على سبيل النسيان والسهو والتأمل.."

ثمّ ضـرب أمثلة على وقوع بعض الصـغائر من بعض الأنبياء، ولومهم الاسـتغفار بعد الذنب، وكيفَ كان حالُهم بعد الذنبِ خيراً من قبله؛ كداود ويونس عليهما السـلام، **في مجموع الفتاوى (١٠/٢٩٤-٢٩٩).**

**العشرون**: قال ابن بلبان ص١٢١ مبيناً طاعة الإمام (وليّ الأمر):"وتجبُ طاعته في الطاعة، وتحرمُ في المعصية، وتسنُّ في المسنون، وتُكره في المكروه":

**أقول**: الذي يظهر وجوب طاعته مطلقاً ولوفي المكروه في غير معصـية الله؛ لعموم النصوص الآمرة بطاعة الأئمة في المنشط والمكره والعُسر واليسر، وفي الأثرة أيضاً.

**منها**: ما روى البخاري في صحيحه عن ابن عمر رضي الله عنهما أنّ النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحبَّ وكره، مالم يؤمر بمعصيةٍ فإذا أُمرَ بمعصيةٍ فلا سمع ولا طاعة".

**الحادي والعشرون**: قال ابن بلبان ص١٣٣ :"والأمنُ واليأسُ ينقلان عن الملّة، وسـبيلُ الحقِّ بينهما لأهل القبلة":

**أقول:** هذا محلُّ نظرٍ وتعقيبٍ، إذ التفصـيل هو الحقّ: فالأمنُ من مكر الله يكون مخرجـًا عن الملة إذا كان باعثه الاستخفاف بوعيد الله أو تكذيب للوعيد، أو أن **يقول:** بأنّ هذا الوعيد مجرد تخويفٍ لا حقيقة له، فهذا لاشـكَّ في أنه يُخرج عن الملة، وأمّا اليأسُ من روح الله أومن رحمة الله فيكونُ كفراً ناقلاً عن الملة إن كان باعثُه سوء الظنِّ بالله كأن ينفي أسماءه وصفاته كالرزّاق والرحمن..، أو يظنَّ عجز الله عن العفو والرحمة..

هذا ما تيسر تحريره في نقض أبرز المخالفات العقدية في كتاب: "قلائد العقيان في اختصار عقيدة ابن حمدان"، لابن بلبان الحنبلي.. والذي يجعله التيار البدعي الكلامي الأشـعري المنتسـبون زوراً للحنابلة مرجعـًا لهم في ترويج عقيدة أهل الكلام المبتدعة الضـلاّل، وهذا التيار البدعي الكلامي اشـتُهر في وسـائل التواصـل ب "الحنابلة الجدد" مع رفضـي وصـفهم بذلك، فهم في الحقيقة نبتة كلامية أشـعرية ماتريدية خطيرة تنقض أصـول اعتقاد أهل السنة السلفيين تحت ستار: "الحنابلة".

وبالله التوفيق.. وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلم

**كتبه/ د. أيمن بن سعود العنقري**

**الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بجامع الإمام.**